

اقتصاد

شدد على مكافحة الفساد والعمل الجماعي

خميس في ختام زيارة حلب: لم يعد مطلوباً موظفون بل قادة بدءاً من موظف النظافة وصولاً إلى رئيس الحكومة

حلب - الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس، في ختام زيارة عمل مكثفة للوفد الحكومي التي استمرت أربعة أيام إلى حلب، أن على الحكومة أن تتحمل مسؤولياتها باستثمار النصر وفق ما هو مطلوب منها وأن «ما بعد الانتصار ليس أقل مسؤولية عليه لما هو قبله».

ولخص خميس عناوين زيارة نصف أعضاء الحكومة إلى حلب، خلال لقاء خدمي أمس ضم أعضاء المكتب التنفيذي لمجلسي المحافظة والمدينة، بتطوير الخدمات لواقع أفضل واجتراح الحلول اللازمة للمشكلات العالقة للتخفيف من معاناة المواطنين وتذليل كل الصعوبات أمام الصناعيين والتجار للنهوض بالواقع الاقتصادي إلى مستوى أمثل وتدوير عجلة الإنتاج، إضافة إلى تنظيف آثار الخراب والتدمير وعودة حلب القديمة إلى سابق ألقها عبر تشكيل لجان فنية متخصصة لتحقيق هذه الغاية.

وأوضح خميس أن الوفد الوزاري زار كل مفاصل العمل والأماكن في المدينة «التي تعرضت لإرهاب قاتله غرف عمليات استخباراتية عالمية خططت لتخريب المكنم البشري والجغرافي والحضاري والثقافي واستهدفت المواقع الاقتصادية والمراكز الروحية والدينية لحلب في أماكن تظهر عراقة وحضارة المدينة التي عمرها أكثر من ١٠ آلاف عام».

وأدى ألمه وحزنه العميق لحجم الأضرار التي لحقت بالمدينة والواقع الذي وصلت إليه «وهو ما يحمل الحكومة مسؤولية أكثر وقوة وتفاؤلاً أكبر لإرجاع حلب إلى أفضل مما كانت عليه كعاصمة للاقتصاد السوري ومركز إشعاع حضاري وثقافي وفني للعالم».

وتوجه للحضور بقوله: «لم يعد مطلوب لدينا موظفون بل رجال قادة واستثنائيون كل في مكان عمله ابتداء من موظفي النظافة مروراً برئيس مجلس المدينة فالمحافظ وصولاً إلى الوزير ورئيس الحكومة»، لافتاً إلى أن هناك خللاً ونفراً والية تنفيذية غير صحيحة فرضتها الأزمة وضعت في اتخاذ القرار على كل الأصعدة والقطاعات ويجب تدارك ذلك «كما يوجد تربية إدارية قائمة في



الدوائر الحكومية بحاجة إلى تطوير، وعلى أعضاء المكتب التنفيذي اطلاعهم بمسؤولياتهم المكلفين بها وإلا فليتحنوا».

وأضاف: «نحن بحاجة إلى تثبيت الإنسان المناسب في المكان المناسب والاستثمار الأفضل للوقت وإلى ثقلة نوعية لتطوير القطاعات الإبرامية وكل مفاصل العمل وتنظيف النفس وتطوير الذات وتقويم أداء العاملين عليها لأننا دولة مؤسسات صنعت النصر ولن نسبح بنصيب منجزاته وكل رجال دولة يجترونها الحلول الاستراتيجية ويضعون الرؤية والخطط النوعية، وسنعمل على إضاءة اسم حلب عالياً وبشكل دائم».

وطالب رئيس الحكومة أعضاء المكتب التنفيذي والمديرين

أن يكونوا جزءاً من الحل لا عبئاً عليه، وذلك بوضع آلية عمل المحافظة ووضع إستراتيجياتها وأولويات عملها وترجمتها إلى أفعال تتخطى العمل الفردي القائم حالياً في حلب إلى جماعي مؤسساتي يعالج السلبات لتوفير الخدمات اللازمة للمواطنين، وحض الأعضاء على رسم إستراتيجية قطاعاتهم كل في اختصاصه.

وتمنى من الجميع مراجعة حساباتهم والخروج بأية عمل جديدة والإفادة من المرجعيات والاجتهاد لحل المشاكل لأن القوانين تنظم المبادئ العامة فقط «ومن الغد عليكم مراجعة كوارثكم والاعتماد على السمعة والنزاهة والتطاقة التي هي معايير العمل للتغلب على الفساد المدقع الذي يتهجم سكان حلب بعض القاضين

وزير الداخلية لـ«الوطن»: يجب اختصار الوقت لتعود حلب إلى سابق عهدها وزير السياحة: تحويل حلب إلى ورشة عمل لا تتوقف

على المؤسسات به، فالفساد شيء مريع ويجب الاتفاق على آلية لمكافحته لأنه حصيلة دم لمن حرر حلب من كل أنحاء الجغرافية السورية ودم المدنيين الذين سقطوا في الحرب ولن نسكت على هذا الواقع وعلى من يستتر على الفساد».

ودعا عماد خميس المسؤولين في حلب إلى طي صفحة الماضي وفتح صفحة ودياية جديدة «وأنا أفتألم بكم وجننا إلى حلب محكومة لأننا متفائلين بكم ونقندي بالملخصين والمختفانين بملهم منكم، وعلكم لقاء المواطنين على الدوام فنحن موظفين لدى المواطنين ومسؤولين لتقديم الخدمات لأهلنا وتوفير متطلباتهم».

وختم حديثه بالقول: إن حلب «ورشة عمل نحل وورشة

اقتصاد وخدمات» وطالب ببقاءات واجتماعات يومية وأسبوعية لاجتراح الحلول للمشكلات وتجاوز العراقيل والعمل الجماعي وتكامل المؤسسات «لأننا أمام مرحلة جديدة، فالإرهاب لم ينته والمركبة ما زالت قائمة وعلينا أن نكون نوعيين، وصمود أهل حلب مقياس وميعار لنا ولعملنا جميعاً».

وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير الداخلية محمد الشعار أن الوزارة عملت وتعمل على «توفير المناخ الطبيعي لعودة عجلة الحياة إلى حلب، وذلك عبر قيام كل السلطات بواجبها ومن أهمها سلطة القانون، والاعتماد على الضابطة الجرمية والشرطة قوى الأمن الداخلي في تصريف المواطنين للقيام بهذه الواجبات والمهام، ويجب اختصار الوقت لتعود حلب إلى سابق عهدها تجارياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً بأسرع وقت ممكن لإعادة ثقة المواطن بالدولة وإعادة من هاجر خارج حلب إليها بأسهل وأفضل الطرق».

بدوره أشار وزير السياحة بشر البازجي لـ«الوطن» إلى أن زيارة الحكومة إلى حلب سبقها عقد اجتماعات في دمشق للوقوف على الواقع في حلب ووضع الرؤى للمرحلة الحالية والمستقبلية لتحويل حلب إلى ورشة عمل لا تتوقف «فخسارة وتدمير حلب القديمة أكبر خسارة لأهم مدينة سياحية في العالم، والعمل بدأ منذ اليوم الأول لاستعادتها عبر توثيق ومسح وتقويم الأضرار في منشآتها السياحية ووضع الخطط لتنظيم حلب مستهدفين في النهاية إعادة الألوان إليها كما يعرفها بناؤها تهيئاً لإعادتهم إليها».

وكان رئيس مجلس الوزراء قام بجولات تفقدية لحلب القديمة والأحياء الشرقية التي تدمرها الإرهاب وعلى مدينة الشيخ نجار الصناعية ومركز الإيواء في منطقة جبرين ومطار حلب الدولي الذي ستتطلب رحلته المدينة قريباً واجتمع مع الفعاليات الاقتصادية للاستماع إلى مطالبهم وتلبية الحق منها والتقى رجال الدين الإسلامي والمسيحي وقصد جامعة حلب، كما اجتمع الوزراء مع مديرهم المعنيين بهدف تحسين واقع خدمات مديرياتهم وحل مشاكل المواطنين.

وزير النقل لـ«الوطن»: خطة لتشغيل قطار الركاب في حلب ودراسة لإنشاء سكة تصل إلى الشيخ نجار

الوطن

بين وزير النقل علي حمود أن الإجراءات الفنية واللوجستية كافة تجري بشكل جيد لإعادة وضع قطار حلب الدولي في الخدمة، حيث تم الانتهاء من صيانة معظم التجهيزات الفنية التي كانت قد تضررت بشكل كبير بسبب الأعمال الإرهابية من المجموعات الإرهابية المسلحة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح وزير النقل أن وضع جدول زمني لإعادة إقلاع المطار مرتبط بأمور فنية ولوجستية متى يتم الانتهاء من أعمال الصيانة كافة وإعادة التأهيل لتصبح جاهزاً للخدمة التجارية.

وعن السكك الحديدية في حلب أشار حمود إلى أن العمل جار حالياً لإعادة تفعيلها من خلال تشغيل خط قطار الركاب ضمن مدينة حلب، يمتد من محطة بغداد وحتى محطة الأنصاري وصولاً إلى محطة جبرين، وفي مرحلة لاحقة ستتم دراسة إنشاء خط للسكك الحديدية من محطة جبرين وحتى المدينة الصناعية في الشيخ نجار.

ولفت حمود إلى أنه تمت متابعة أعمال مديريات النقل وحلب والتأكد من سير العمل والإطلاع على بعض الملاحظات ومعالجتها فوراً، مشيراً إلى أن العمل يجري حالياً ضمن منشأة تابعة للسكك الحديدية من خلال تقديم الخدمات كافة، كموقع بديل لمقر مديرية النقل في حلب الذي تعرض للتدمير والتخريب من المجموعات الإرهابية المسلحة، وتم البدء بتقييم الأضرار في مقر مديرية النقل من خلال تشكيل لجان للعمل في مرحلة قادمة على إعادة تأهيل المقر الرئيسي للنقل في محافظة حلب، مشيراً إلى أنه خلال الزيارة اطلع على عدد من الجسور المتضررة نتيجة الإرهاب ووضعت قيد الدراسة لإعادة تأهيلها لتعود ضمن الخدمة في أقرب وقت ممكن، مضيفاً: إن الأوتوستراد الدولي حلب - حماة - حصص لا يمكن العمل عليه حالياً لكونه ما يزال تحت سيطرة فصائل الإرهابية بانتظار استكمال الجيش العربي السوري لسلسلة انتصاراته وسيطرته على الطريق وفي حينها يمكن العمل على صيانتها وإعادة تأهيله.

الشهابي لـ«الوطن»: أهالي حلب لم يعودوا يقبلون الأعدار ويطلبون بتحقيق ما وعدوا به سابقاً

هنا غانم

بين عضو مجلس الشعب رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي لـ«الوطن» أنه خلال زيارة الوفد الحكومي إلى حلب «قدمننا خطة اقتصادية شاملة تضمنت العديد من القضايا التي تقدمنا بها سابقاً ولم تقراً، وتتصور حول كيفية النهوض بالصناعة الوطنية وعودة الإنتاج إلى مختلف المناطق الصناعية والحرفية ضمن خطوات عملية تتطلب جملة من القوانين والتسهيلات الحكومية وليس فقط مجرد أفكار ورؤى من بداية عام ٢٠١٧».

وأضاف الشهابي: «طالبنا الحكومة بإقرار مرسوم المناطق المتضررة الذي كنا قد تقدمنا به وهو ليس تشريعاً اخترعناه بل هو تعديلات على بعض القوانين الموجودة بالأساس تستند إلى ما تم توقيعه في حماة مسبقاً والى المرسوم ١٨ لأن الدمار هو العرف والحالة العامة في حلب هي الدمار وليس العكس».

مشيراً إلى أن جميع الشرائح الاجتماعية أصابها الدمار والسرقة وليس فقط أصحاب القروض المتعثرة، داعياً إلى ضرورة إصدار تشريعات خاصة لإعادة النظر بموضوع التأمينات الاجتماعية للعاملين الذين غادروا الوطن، والتربيت بتحصيل الذمم المالية المترتبة على الصناعيين جراء فواتير



الكهرباء والماء وتحقيق العدالة في تسعير الأدوية بين المعامل المنتجة وتشكيل لجنة عليا بصلاحيات موسعة تقف على الأضرار التي لحقت بالقطاع الصناعي والإسراع في صرف تعويضات الأضرار وإحداث صندوق لدعم الصناعيين يمول بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دور المعاهد الفنية والمهنية وزج خريجيها في سوق العمل والغاء عملية الترفيق وغيرها.

وأضاف: «إن مطالبنا من الحكومة أكدت ضرورة وضع حد لحالات السرقة، والأهم تحسين الواقع

الخدمي في المنشآت الصناعية من الكهرباء وفبول ومازوت وغيرها من الضحايا الأساسية للنهبوس بعجلة الإنتاج».

وأضاف الشهابي: «لاحظنا أن الحكومة خلال زيارتها إلى حلب لم تحمل خطاً واضحة المعالم، وإنما كانت زيارة أشبه بالاطلاع على حقيقة الواقع والتعرف عليه عن كتب».

وما نامله أن تكون مع الحكومة فريق عمل واحداً في تبني رؤى مشتركة وخطط عمل واضحة وعملية وقابلة للتنفيذ بأسرع وقت ممكن لإعادة بناء حلب بما يتناسب مع تضررات أهلها».

مشيراً إلى أهمية أن يكون هناك زيارة حكومية قادمة وسريعة لحلب تحمل قرارات وخططاً للبدء بعجلة الإنتاج.

ووجه الشهابي عبر «الوطن» داء إلى الفعاليات الاقتصادية بضرورة العودة إلى حلب للمشاركة بإعادة البناء والإعمار والعمل بجدية مع تأكيد أن تكون الحكومة جادة بإصلاح الإنتاج في عاصمة الإنتاج، ولخص الشهابي بالقول: «إن أهالي حلب لم يعودوا يقبلون الأعدار ويطلبون بتحقيق ما وعدوا به يوم جاءت الحكومة من أكثر من عام، وإن أبناء حلب يقفون بالحكومة وهم على استعداد لبذل كل الجهود لإعادة البناء والإعمار وتسريع دوران عودتها».

مدير «الشيخ نجار» لـ«الوطن»:

١٤ مليار ليرة أضرار البنى التحتية في المنطقة وخطة لتأهيلها خلال ٢٠١٧

علي محمود سليمان

أوضح مدير المنطقة الصناعية في الشيخ نجار جليل حازم عجان أن زيارة الوفد الحكومي إلى حلب الحكومية لدعم الشيخ نجار الصناعية، لافتاً في تصريح لـ«الوطن»، إلى أن التركيز في المرحلة الحالية سيكون باتجاه المشروعات الخدمية وإعادة إقلاع المدينة بشكل عام، مع تأكيد تقديم الدعم المالي والفني والخدمي للمدينة.

وبيّن عجان أنه تم وضع خطة للبدء بتأهيل البنى التحتية الخدمية خلال العام ٢٠١٧ ضمن جدول زمني ربعي، وتم تشكيل لجان متابعة خلال زيارة الوفد الحكومي، يقع على عاتق هذه اللجان القيام بالمتابعة الأسبوعية لتطور العمل في إعادة التأهيل ورفع تقارير إلى رئاسة مجلس الوزراء حول سير العمل.

وأشار عجان إلى أن حصيلة الأضرار في البنى التحتية والخدمية ضمن المدينة الصناعية وصلت إلى نحو ١٤ مليار ليرة سورية في أحدث إحصائية للأضرار، وهي لا تشمل خسائر وأضرار المنشآت الصناعية ضمن المدينة فهي بحاجة لعمليات جرد دقيقة وتحتاج إلى وقت ولكن بدء العمل عليها حالياً.

مبيّناً أن أغلب الصناعيين الذين تقدموا بكشف لأضرار في المنشآت الصناعية المتضررة إنشائياً قد حصلوا على نسب من المبالغ المخصصة لهم كتعويضات عن طريق محافظة حلب لكونها الجهة المخولة بدراسة التعويضات وجردها ورفعها إلى وزارة الإدارة المحلية، وقد تم تزويد إدارة المدينة الصناعية في الشيخ نجار بقوائم الصناعيين الذين حصلوا على التعويضات.

وعن الإنتاج الصناعي في الشيخ نجار أوضح عجان أن الإنتاج الأسبوعي للمواد المصنعة ضمن منشآت المدينة يبلغ نحو ألف طن ما بين دخول مستلزمات إنتاج ومواد أولية وخروج منتجات مصنعة، وهو تحسن في كميات الإنتاج مع دخول منشآت صناعية جديدة في طور العمل بعد الانتهاء من أعمال الصيانة والتأهيل. يضاف إليها عدد من المعامل باشرت عمليات التأهيل، وهو ما يمنح مؤشراً للعمل في الشيخ نجار منحى تصاعدياً إيجابياً خلال الفترة الأخيرة.

وعن دعم المدينة الصناعية بالطاقة أشار عجان إلى أنه تم الاتفاق على إجراءات بين وزارة الكهرباء ووزارة الإدارة المحلية لتأمين مجموعات توليد باستطاعتها كبيرة لزيادة تغذية المنشآت الصناعية في الشيخ نجار بالتغذية الكهربائية، إذ هناك بعض النقص في تأمين المحروقات، وإن ٤٠٪ من الصناعيين يحصلون على المحروقات ولكن بنسب مخصصة أقل من مادي الفيول والمازوت. ومن ضمن الإجراءات التي تم العمل عليها خلال زيارة الوفد الحكومي هو مباشرة وزارة الداخلية بإجراءات على الأرض لحماية المدينة بشكل أكبر من خلال تفعيل المخافر الشرطة وتوسعة عملها، وأضاف مدير المدينة الصناعية: إن البيئة التشريعية والعمل الإداري ضمن المدينة يشكل فرصة جيدة لدعوة الصناعيين الذين غادروا المدينة وغلقوا منشآتهم الصناعية إلى خارجها للعودة وإعادة العمل ضمنها، معتبراً أن الدعم يشمل جميع المنشآت وغير محصور في فئة محددة سواء كانت منشآت كبيرة أم صغيرة أم متوسطة لكون هناك بعض المنشآت الكبيرة التي يكون ضررها قليلاً وهي متناسبة طرماً مع عدد العمال والإنتاج وحجم التصدير.

من منبر «الأربعاء التجاري»

ممثل التجار: مشكلة تذبذب الأسعار ومعالجتها مسؤولية الجمارك وليس التمويل

وكشف جوهرة عن اختلاف زمن فيما يتعلق بموضوع التسعير في وزارة التجارة الداخلية، واصفاً الأمر بالخلافي وخاصة ما يخص نسبة الـ١٥٪ حصة مؤسسات الترخيل الإيجابي من مستوردات القطاع الخاص من السكر والرز، مؤكداً ضرورة أخذ قيمة الفاتورة الحقيقية عند تقييم أسعار مثل هذه المواد بغض النظر عن الأسعار الاسترشادية.

من جانبه بين مدير شؤون التعرفة الجمركية والقيمة في مديرية الجمارك العامة علي حجازي، أن الغاية من اللجنة توحيد الرسوم الجمركية بين مختلف الأمانات الجمركية واعتماد نهج موحد في عملية استيفاء الرسوم الجمركية عبر وضع حد أدنى لسعر المنتجات المستوردة وحماية المنتج المحلي والصناعة والوقوف على تكاليف المنتج الحقيقية ومكوناته ومقوماته ودراسته بشكل دقيق من مختلف التواحي صناعياً وتجارياً.

ممثل «الاقتصاد»:

الأسعار الاسترشادية للمستوردات تحل قضايا الاحتكار

المحلي من تطوير ذاته وتجنب الاعتماد على الاستيراد فقط وتمكين المستهلك من الاختيار بين المحلي والمستورد بما يتناسب مع دخله».



المواد النظيرة للإنتاج المحلي بل سمحت بها بعد تحديد أسعار استرشادية استثنائية لها لتحقيق المنافسة بين المنتج المحلي والمستورد وتمكين

الأسعار الاسترشادية للمستوردات تحل قضايا الاحتكار التي من الممكن أن تحصل، إضافة إلى حماية المنتج المحلي «فالحكومة لم تمنع استيراد

أمام المستوردات... وأشار إلى استمرار إشكالية الرسوم الجمركية المرتفعة لبعض المواد مقارنة مع التعرفة الجمركية لدول الجوار، إذ إن معالجة هذه الإشكالية سوف يساهم في توفير المواد بأسعار مناسبة وتطوع الطريق على التهرب وتجنب المستوردين للجوء إلى طريقة تخفيض قيم فواتير بضائعه أو بياناته الجمركية بهدف تخفيض رسوماها الجمركية، وأضاف الحلاق: «إن مشكلة تذبذب الأسعار ومعالجتها يقع على عاتق الجمارك وليس على وزارة التجارة الداخلية التي تتدخل بعد ذلك عبر احتساب الفاتورة ورسومها الجمركية قبل تحديد سعرها للمستهلك»، مشيراً إلى أن التاجر يسرع ببناء على العرض والطلب والمنافسة وأن خلق إجازات الاستيراد في فترة سابقة كان يمنح التجار فرصة رفع أسعار بعض المواد نتيجة لذلك، بدوره رأى مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد شادي جوهرة أن

الوطن

قال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق خلال ترؤسه ندوة الأربعاء حول الأسعار الاسترشادية للمستوردات أمس: «إن أسعار السلع والمنتجات المستوردة تواجه العديد من المشكلات على صعيد عمل لجنة القرار ١٩٢ الخاصة بالأسعار الاسترشادية للمستوردات، وتواجه هذه اللجنة كذلك اختلاف في الآراء في حالتي السعر الأعلى أو الأخفض من مثيلتها من الإنتاج المحلي وتنقل اللجنة العديد من الكتب من أصحاب العلاقة لخفض أو رفع الأسعار الاسترشادية». وأضاف: «إن غاية هذه اللجنة وقوائم الأسعار الصادرة عنها هي حماية الصناعة المحلية، وإن الأسعار الاسترشادية هي بمنزلة رفع للرسوم الجمركية عبر رفع سعر المنتجات المستوردة ليبيح المنتج المحلي في دائرة المنافسة